الأمم المتحدة

E/CN.3/2016/23

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السابعة والأربعون
٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٤ (و) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعلم: إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٦/٢٠١٥ والممارسات المتبعة في الماضي. وكانت اللجنة الإحصائية قد أنشأت في دورتها السادسة والأربعين فريق خبراء جديد يكلف بإعداد كتيب عن نظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة، وأوصت بإنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات لتنسيق العمل في مجال التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية. ويعرض هذا التقرير التطورات الأخيرة في مجال إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والخطوط العامة لكتيب فريق الخبراء الجديد والفريق العامل المشترك بين الأمانات وبرنامجي عملهما المؤقتين. واللجنة مدعوة إلى أن تحيط علما بالتقرير.

* E/CN.3/2016/1.

150116 080116 15-22525 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - أعربت اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين عن موافقتها على مقترح فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية بإعداد كتيب عن نظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة، ليكون بمثابة إطار قياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية (انظر E/2015/24، الفصل الأول - جيم، المقرر ١٠٧/٤٦). وينبغي أن يستند هذا الكتيب إلى الأعمال القائمة في هذا المجال، لا سيما العمل الذي يجري الاضطلاع به برعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وأن يتناول المسائل المتعلقة بالربط بين البيانات الجزئية ذات الصلة بالأعمال التجارية والإحصاءات التجارية، إضافة إلى تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتجارة والعولمة كتوسيع لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨[(١)] ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢.

٢ - وفي نفس المقرر، وافقت اللجنة الإحصائية، بالإضافة إلى موافقتها على مقترح إعداد كتيب، على بعض أولويات برنامج العمل في مجال إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، وهي: (أ) التشجيع على إنشاء سجل عالمي لمجموعات المؤسسات التجارية، بالاستناد إلى مشروع السجل الأوروبي لمجموعات الشركات الذي ينفذ حاليا؛ (ب) تحسين قياس عدم تجانس الشركات عن طريق مواصلة وضع تصنيف لوظائف الأعمال التجارية؛ (ج) معالجة حالات عدم التناظر في التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي على الصعيد الثنائي؛ (د) تعميم مراعاة وضع الجداول العالمية للعرض - الاستهلاك والمدخلات - المخرجات، بهدف توسيع نطاق تغطية قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة بالقيمة المضافة. وأقرت اللجنة التوصية بإنشاء فريق خبراء يكلف بإعداد الكتيب المتعلق بنظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة ووافقت على مقترح إنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات يعنى بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية ويتولى تنسيق العمل في ذلك الميدان.

٣ - ويعرض الفرع التالي من هذا التقرير المعلومات الأساسية الفنية المتعلقة بإعداد الكتيب، ويقدم الخطوط العامة لمحتوياته ويشير إلى بعض المسائل التي سيجري تناولها أولا. ويناقَش فريق الخبراء الذي سيقدم الدعم في إعداد الكتيب في الفرع الرابع، في حين يناقش

(١) ST/ESA/STAT/SER.F/2/Rev.5 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XVII.29).

إنشاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات ودوره التنسيقي في الفرع الخامس. ويركز الفرع الأخير على الخطوات التالية في هذه العملية.

ثانيا - الكتيب المتعلق بنظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة

٤ - سيستند الكتيب إلى تقريري فريق أصدقاء الرئيس المعني بقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (E/CN.3/2014/7 و E/CN.3/2015/12) وعمل كل من فرقة العمل المعنية بالإنتاج العالمي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا وفريق الخبراء المعني بالجداول الموسعة للعرض والاستهلاك التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعمل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية والعولمة الاقتصادية. ويبرز هذا الفرع الأجزاء الهامة من تلك الإسهامات.

٥ - وقد أُبرزت سلاسل القيمة العالمية بشكل واضح في تقرير وضعه المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣[٢]، نصّ على أن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي تجعل إضافة القيمة إلى المنتجات والخدمات في بلدين أو أكثر قبل الاستهلاك النهائي أمرا أكثر شيوعا. ويتطلب هذا النظام المجزأ مكانيا وتنظيميا للإنتاج والتمويل مستويات عالية من الرصد والمراقبة، وتنسيقا أدق للوجستيات، ونقلا لبارامترات التصميم الشديدة التعقيد. وتتاح التعليمات اللازمة والمنسقة بشكل جيد داخل المؤسسات التجارية وفيما بينها كنتيجة لحوسبة عمليات التصميم والتصنيع، وانخفاض تكاليف عمليات نقل البيانات، واستخدام البرامجيات المحسنة لإدارة تدفق المعلومات هذا. ونتيجة لذلك، لم تعد المسافة المادية عقبة ذات شأن أمام تجزئة ونقل عمليات الأعمال التجارية، مما يسمح للنظام التجاري الدولي بأن يصبح أكثر دينامية ومرونة واستجابة وتعقيدا. ويتيح الإنتاج للأسواق العالمية فرصا للإنتاج الواسع النطاق - حتى في أجزاء محدودة من سلسلة القيمة - وهو ما لم يكن متاحا قط عندما كانت الأسواق محلية أو داخلية أو إقليمية.

ألف - معلومات أساسية

٦ - سوف يتخذ الكتيب من عمل فريق أصدقاء الرئيس منطلقا ومستندا له، حيث خلص الفريق إلى أن الإحصاءات المحسنة تشكل ضرورة وينبغي لها أن تتيح التوصل

(٢) انظر Timothy J. Sturgeon, “Global value chains and economic globalization: towards a new measurement framework” (Eurostat, May 2013). ويمكن الاطلاع عليه على http://ec.europa.eu/eurostat/documents/54610/4463783/Sturgeon-report-Eurostat.

إلى فهم أفضل لدور القطاع الخارجي في اقتصاد معين، وانفتاح أسواقه الداخلية والخارجية وتأثير الانفتاح في الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بما في ذلك مستوى العمالة ونوعيتها. وثمة حاجة إلى بيانات أكثر وأفضل في الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء: تحتاج الاقتصادات المترابطة إلى إحصاءات مترابطة وبوسع جميع الاقتصادات الاستفادة من فهم أفضل لهذه العلاقات.

٧ - وكما ذكر في تقرير أصدقاء الرئيس لعام ٢٠١٥، يحتاج مقررو السياسات والمفاوضون التجاريون إلى فهم الفوائد والمخاطر في جميع البلدان من خلال قدرتهم على النظر في سلاسل القيمة العالمية من البداية إلى النهاية والوقوف على المساهمات المحددة التي تقدمها بلدان أخرى لشبكات الإنتاج التي تضم شركاتها المحلية (انظر الفقرة ٦ من التقرير). واقترح المجتمع الإحصائي الدولي نهج سلاسل القيمة العالمية باعتباره الوسيلة المفضلة لقياس مدى ترابط الاقتصادات فيما يتعلق بفرص العمل، والمهارات، والقدرة التنافسية الدولية، وتوليد القيمة المضافة والدخل وفرص العمل. ويمكن تصنيف الأنشطة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية في مراحل إنتاج عامة، تبدأ من مرحلة البحث والتصميم في أعلى السلسلة وتمر بمرحلة التصنيع وتنتهي بمرحلة اللوجستيات والتسويق والمبيعات في أدنى السلسلة. وفي أي سلسلة من سلاسل القيمة العالمية، يُنجَز العديد من هذه المهام في الخارج، إما عن طريق فروع تابعة لمؤسسة تجارية وعاملة في بلدان أجنبية أو بواسطة متعاقدين مستقلين. وهذا التكامل الاقتصادي الدولي الذي ظهر حديثا للإنتاج والتجارة وإدارتهما هو الذي يتعين قياسه وتحليله بشكل أفضل، بما في ذلك فيما يتعلق بالمنافع والتكاليف والمخاطر المرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

٨ - ويمكن أن يستند الكتيب إلى التوصيات والمبادئ التوجيهية المقدمة في وثيقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المعنونة ”دليل قياس الإنتاج العالمي“[٣]. وقد أصدر هذا الدليل في نهاية عام ٢٠١٥، وهو يقدم أفكارا قيّمة بشأن أداء وقياس سلاسل القيمة العالمية. ويقدم أيضا تصنيفا لترتيبات الإنتاج العالمي ويصف مبادئ الملكية داخل مؤسسة تجارية متعددة الجنسيات، إضافة إلى مبادئ ملكية منتجات الملكية الفكرية داخل الإنتاج العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول الدليل التحديات المتعلقة بمصادر وتجميع البيانات، مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات التجارية الكبيرة والمعقدة.

(٣) يمكن الاطلاع عليها على http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/bur/2014/Guide_to_Measuring_Global_Production_-_CES.pdf.

٩ - ويمكن أيضا أن يستند الكتيب إلى العمل المقدم في المؤتمر الدولي المعني بقياس التجارة والعولمة الاقتصادية، الذي عقد في أغواسكالييتس، المكسيك، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤[٤]. فعلى سبيل المثال، يمكنه أن يستخدم النموذج المرجعي لسلسلة القيمة لإنشاء تجميعات بديلة للفئات الأساسية في إطار التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. ويمكن أن تستند تلك التجميعات إلى أنشطة المؤسسات التجارية في مجال نقل وظائف الأعمال التجارية إلى الخارج، واستخدام المدخلات الوسيطة وأنواع الأصناف الأساسية من السلع المنتَجة والمجموعة المتنوعة من الأسواق النهائية. والسبب في إجراء ذلك التمييز هو أنه من غير الممكن، ضمن التصنيف الصناعي الدولي الموحد بصيغته الحالية، استجلاء الاختلافات الكبيرة بين المؤسسات التجارية التي تعمل داخليا وتلك التي تعمل عالميا. ويمكن لمواءمة المؤسسات التجارية في مجموعات متشابهة من حيث التكوين أن تحسن إلى حد كبير من الهيكل المحاسبي لجداول العرض والاستهلاك فيما يتعلق بتحليل سلاسل القيمة العالمية؛ ويمكن تحقيق المواءمة من حيث الصناعة، ووضع سلسلة الإمداد، والأسواق النهائية، ومدى استخدام وظائف الأعمال التجارية التي يستعان بمصادر خارجية لأدائها.

١٠ - ويعالج فريق الخبراء المعني بالجداول الموسعة للعرض والاستهلاك التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أساليب تقدير التجارة في القيمة المضافة. وقد ذكر في اختصاصات فريق الخبراء[٥]، في جملة أمور، أن العولمة تغيّر بسرعة الافتراضات القديمة العهد المتعلقة بالتجانس النسبي لوظائف الإنتاج (المعاملات الفنية للمدخلات - المخرجات) للوحدات المصنفة على أنها نشاط صناعي معين، وهو ما يشكل ضمنا افتراضا أساسيا يستخدم في إنشاء مؤشرات قائمة على المدخلات - المخرجات. ويؤدي تزايد انتشار أنواع جديدة من الشركات مثل المنتجين بدون مصانع وشركات التجهيز بالعقود، والاتجاه المتزايد نحو التخصص الأفقي، مقابل التخصص الرأسي، لا سيما فيما يتعلق بفروع الشركات المتعددة الجنسيات، إلى التشكيك جوهريا في هذه الافتراضات. ولذلك، يبحث فريق الخبراء التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن أفضل السبل لتوزيع تصنيف الشركات حسب خصائص معينة (مثل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية)، وهو ما سيجعل المجموعات الفرعية أكثر تجانسا.

(٤) يمكن الاطلاع عليه على http://unstats.un.org/unsd/trade/events/2014/mexico/default.asp.

(٥) انظر http://www.oecd.org/sti/ind/tiva/eSUTs_TOR.pdf.

١١ - وبأخذ العمل المبين أعلاه مباشرة في الاعتبار، يبدو من المناسب اتباع نهج يستند إلى سلاسل القيمة العالمية في وضع الكتيب المتعلق بنظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة، نظرا لأن سلاسل القيمة العالمية تتجاوز الحدود الجغرافية وتجمع بين الأنشطة الاقتصادية والسلع والخدمات العالمية التي تنتمي معا إلى السلسلة. ويتطلب قياس أوجه الترابط الاقتصادي (التي تنطوي على الاستثمار، وإيجاد فرص العمل، والدخل، والملكية الفكرية) داخل البلدان وفيما بينها - بين التصميم في أعلى السلسلة والتجميع في أدنى السلسلة - قياس سلاسل القيمة العالمية. وبالمثل، إذا أردنا أن نفهم أوجه الترابط داخل البلدان وفيما بينها فيما يتعلق بتجار التجزئة على الصعيد العالمي، ومقدمي الخدمات المالية وغير المالية، وكذلك بالمؤسسات التجارية المتكاملة أفقيا، فإن سلسلة القيمة العالمية هي الإطار المنظّم الملائم.

١٢ - وتترتب على التركيز الحالي على سلاسل القيمة العالمية آثار هامة بالنسبة لوحدة القياس وإجراءات جمع البيانات والتقدير ذات الصلة. ويُتخذ معظم القرارات الرئيسية للمصنعين العالميين ومقدمي الخدمات العالميين على مستوى المؤسسات التجارية وليس على مستوى المنشآت أو المصانع. وهذا يعني بالنسبة للمؤسسات المتعددة الجنسيات أن البيانات المتعلقة بالأرباح، والبحث والتطوير، والتسعير الداخلي، وتسعير المنتجات النهائية، والتصميم، والتمويل، والإعلان التجاري، والروابط الأخرى في سلاسل القيمة العالمية غير متاحة إلا على مستوى المؤسسات التجارية العالمية.

باء - نظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة

١٣ - يعتبر نظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة حسابا فرعيا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢، بما يتماشى مع عدد من الدراسات والمبادئ التوجيهية والتقارير[٦] التي أعدت في الآونة الأخيرة عن العولمة والتي تشير، فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمفاهيم والتعاريف البديلة، مثل معالجة معامَلات ومراكز المؤسسات التجارية العالمية ككل، إلى أن ''أكثر سبل المضي قدما ترجيحا هي استخدام الجداول التكميلية''. ويقدم ''دليل قياس الإنتاج العالمي'' مقترحات مماثلة في توصياته المتعلقة بالعمل في المستقبل. وفي الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء المعني بالحسابات القومية فيما يتعلق بقياس الإنتاج العالمي التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، المعقودة في جنيف في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، اقترح الفريق أيضا أنه بالنظر

(٦) يمكن الاطلاع عليه، على سبيل المثال، على http://www.unece.org/publication/impact_of_globalization_on_national_accounts.html.

إلى أن المفاهيم الجديدة المرتبطة بالعولمة تتسم بتزايد صعوبة التعامل معها في إطار الحسابات القومية الحالية، فقد تكون الحسابات الفرعية أفضل مكان لاختبارها[٧].

١٤ - وتتسم الحسابات الفرعية بميزة توفير إطار تكميلي لوضع تدابير جديدة، دون إثقال كاهل الحسابات الأساسية أو تخفيض دقتها أو اتساقها. ولأن هذه الحسابات الفرعية ستكون امتدادا لنظام الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والحسابات البيئية - الاقتصادية المعمول بها حاليا، يمكنها أن توفر إطارا محاسبيا متكاملا ومتسقا وشاملا يربط تدابير العولمة الجديدة، من قبيل التجارة في القيمة المضافة، بالبحوث الجديدة في مجال العولمة.

١٥ - وسيسعى نظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة إلى تحقيق الاتساق مع الحسابات الأساسية لنظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتطويرهما. وفي هذا الصدد، سيحسن نظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة إلى حد كبير جدوى الإحصاءات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ومن المتوقع أنه سوف يتسنى لمقرري السياسات ومحللي الأعمال التجارية والباحثين والمستثمرين الاستفادة من المجموعة الكبيرة للأدوات التحليلية التي تستند إلى نظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة، بحيث تأخذ الحسابات القومية وميزان المدفوعات والحسابات البيئية الاقتصادية موقع الصدارة.

١٦ - وعلى وجه التحديد، سوف يوفر نظام الحسابات الدولية والعالمية الموسعة، باعتباره حسابا فرعيا، عرضا متكاملا للحسابات والجداول التي تقدم إطارا دوليا وعالميا متكاملا لتحليل الإنتاج والدخل والنفقات والأصول والخصوم والمعاملات البيئية - الاقتصادية وروابطها في شتى المناطق والبلدان والصناعات. ومن المتوقع أن تقدم هذه الحسابات والجداول توزيعات إضافية للبنود الدولية القائمة في الحسابات الأساسية، مثل توزيعات الصادرات والواردات حسب خصائص المصدرين. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن توفر روابط عالمية، مع نطاق بديل ومفاهيم بديلة، بالحسابات الأساسية، مثل الجداول العالمية للعرض والاستهلاك المرتبطة بالجداول القطرية الموسعة، مما يتيح إجراء تحليل للموازين التجارية والثنائية على أساس القيمة المضافة.

ثالثا - فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

١٧ - قررت اللجنة الإحصائية إنشاء فريق خبراء يكلف بإعداد الكتيب المتعلق بنظام للحسابات الدولية والعالمية الموسعة واقترحت أن يشكل هذا الفريق استمرارا لفريق أصدقاء

(٧) انظر http://www.unece.org/index.php?id=37893#/.

الرئيس، وعرضت على البلدان الأخرى خيار الانضمام إليه. وأعاد جميع أعضاء فريق أصدقاء الرئيس تأكيد عضويتهم في فريق الخبراء المنشأ حديثا. وانضم إلى الفريق كل من كازاخستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اللتين أبدتا اهتماما في هذا الصدد في الدورة السادسة والأربعين للجنة. واختيرت أيرلندا رئيسا لفريق الخبراء. وترد قائمة بجميع الأعضاء في مرفق هذا التقرير.

١٨ - وسيعقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وستناقش اختصاصات فريق الخبراء وبرنامج عمله في ذلك الاجتماع. وستعرض نتائج ذلك الاجتماع في وثيقة معلومات أساسية ملحقة بهذا التقرير.

رابعا - الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

١٩ - وافقت اللجنة الإحصائية أيضا في دورتها السادسة والأربعين على المقترح الداعي إلى إنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات معني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية يكلف بولاية تشمل تنسيق الأعمال التي يضطلع بها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية في ذلك الميدان. وينبغي أيضا أن يشجع الفريق العامل المشترك بين الأمانات على تطوير قواعد بيانات إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية على الصعد الدولي والإقليمي والوطني؛ وأن ينسق ويعزز أنشطة بناء القدرات لتحسين تلك الإحصاءات على المستوى الجزئي سعيا لتحسين حساب الإحصاءات على المستوى الكلي.

٢٠ - وأعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات هم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ومنظمة التجارة العالمية. وسيعقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء المشترك بين الأمانات في مقر الأمم المتحدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وستناقش اختصاصات الفريق وبرنامج عمله في ذلك الاجتماع. وستعرض نتائج الاجتماع أيضا في وثيقة معلومات أساسية ملحقة بهذا التقرير.

خامسا - الخطوات المقبلة

٢١ - ستحدد نتائج اجتماع فريق الخبراء الذي يعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ برنامج عمله. وبالنظر إلى قرار اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٥، من المتوقع أن يتضمن برنامج

العمل الخطوات التي ستتخذ للنهوض بإعداد الكتيب، والخطوات التي ستتخذ للنهوض بإنشاء سجل عالمي لمجموعات المؤسسات التجارية، من أجل تحسين قياس عدم تجانس الشركات لأغراض سلاسل القيمة العالمية، ومعالجة حالات عدم التناظر في التجارة والاستثمار الثنائيين، وتعميم مراعاة وضع الجداول العالمية للعرض والاستهلاك، بناء على العمل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بقاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة بالقيمة المضافة.

٢٢ - واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.

المرفق

أعضاء فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

أفريقيا:	أوغندا، وجنوب أفريقيا، وكابو فيردي، والمغرب
الأمريكيتان:	كندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية
آسيا:	إيران (جمهورية – الإسلامية)، وتايلند، وجمهورية كوريا، والصين، وفييت نام، وكازاخستان، والهند
أوروبا:	أيرلندا (رئيسا)، وإيطاليا، والدانمرك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا
المنظمات:	اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية
الأمانة العامة للأمم المتحدة:	شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية